الخبير في مجال النفط والغاز ووكيل محافظة الجوف للشؤون المالية والإدارية لـ«الأمناء»:

نطالب الرئيس هادي باستكمال البنية التنظيمية للمؤسسات والوحدات الاقتصادية

تجار جدد يريدون خلق صراع بين محافظ البنك واللجنة الاقتصادية والحكومة!

حاوره/ رياض شرف:

قال الخبير في مجال النفط والغاز ووكيل محافظة الجوف للشؤون المالية والإدارية المهندس ناجي بن صالح مسيح، النقابي في مجلس تنسيق لجان شركة النفط في السنوات السابقة، والذي تربطه علاقة قوية مع نقابات شركة النفط اليمنية في عموم المحافظات: إن تجار جدد يريدون خلق صراع بين محافظ البنك واللجنة الاقتصادية والحكومة، مؤكدا أن غياب الجهاز المركزي أضر بالوطن وشجع الفاسدين في شركات تابعة لوزارة النفط على المجاهرة بالفساد.

وأضاف، خلال حوار مقتضب أجرته معه «الأمناء»،: «نطالب الرئيس هادي باستكمال البنية التنظيمية للمؤسسات والوحدات الاقتصادية».

على اللجنة الاقتصادية أن تبتعد عن المؤسسات ذات العلاقة

وأشار إلى أن على اللجنة الاقتصادية أن تبتعد عن المؤسسات ذات العلاقة، مؤكدا أن: «في الحروب لا يمكن صنع قرارات مستعجلة تُطبق من أول محاولة».

كل ذلك وأكثر تجدونه في الحوار الذي أجرته «الأمناء» في محاولة للاستفسار عن رسالة مجلس تنسيق اللجان النقابية لفروع شركة النفط الأخيرة الموجهة إلى رئيس الوزراء معين عبد الملك واستمرارية المخالفة والتدخل في اختصاص شركة النفط من قبل مصافي عدن وعدم إزالة المساكب.. فإلى نص الحوار:

*نرحب بك معالي الوكيل ناجي مسيح ونريد منك أن تعطينا ملخص لما يدور من صراعات خفية وتظهر للمتابع إلى السطح ويلحق ضررها بالمواطن الذي يعاني مشقة من جراء تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار وارتفاع صرف الدولار؟

-أهلا بكم أخي العزيز وبصحيفتكم الموقرة والتي تهتم بمعاناة المواطنين وأهم مجالات المعاناة هي في الحصول على احتياجاتهم من البترول والديزل.

فيما يخص سؤالكم؛ فمجال النفط هو جوهر الصراع العالمي والإقليمي والمحلي ولهذا هناك صراعات متعددة ومتنوعة في اليمن بين قوى عديدة كلٌ منها يسعى للسيطرة على أكبر حصة في السوق المحلية بدون أن تراعي الوضع الإنساني والاقتصادي الذي وصل إليه المواطن المسحوق من انعدام سبل العيش ومصادر عيشه ولكل فريق من هؤلاء التجار فريقه المعاون من قيادات الدولة والقيادات في النفط ومؤسساتها ووجود اختلال في المؤسسات الحكومية التي تختص في هذا المجال وغياب كبير لها في الميدان وهذا ناتج عن الانقلاب الحوثي وعدم عودة هذه المؤسسات بشكل كافي ومتكامل خلال الخمس السنوات وأصبحت فرصة ذهبية لتجار السوق السوداء والمتواطئين معهم بالاستمرار في صناعة الأزمات وزيادة معاناة المواطن.

*من خلال كلامك بأن الصراع قديم وطويل وبين أطراف متعددة لكن هل كل هؤلاء يتواجدون في مصافي عدن والذي يلاحظ من خلال البيانات المتعاقبة بأن جلها حول مصافي عدن.. نريد نعرف من هي الأطراف المعنية في الحكومة المسؤولة عن هذا المجال؟ وما تقييمك للإجراءات الأخيرة من قبل الحكومة واللجنة الاقتصادية والبنك المركزي؟

-الجهات المعنية محددة في القوانين واللوائح التي صدرت بها قرارات وقوانين جمهورية وحكومية وأقرت من مجلس النواب والعمل في الجمهورية عملًا مؤسسيًا وتكامليًا مجال المشتقات النفطية مهما وكذلك مرتبطًا بالسلطة التنفيذية والتشريعية وتحميه وتحكمه المؤسسات القضائية والرقابية لتأثيره الكبير على الاقتصاد والمواطن البسيط. أما عن الإجراءات الأخيرة فقد أتت كضرورة ملحة وأمر واقع يهدف لتخفيف المعاناة ومن التهريب والتجارة غير القانونية وتوفير هذه المشتقات بكثرة ومنع الاحتكار وهذه بدأت من قرار رئيس الجمهورية وقرار الحكومة رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٨، وقرار الحكومة رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٩م.

● في الحروب لا يمكن صنع قرارات مستعجلة تُطبق من أول محاولة

● غياب الجهاز المركزي أضر بالوطن وشجع الفاسدين في شركات تابعة لوزارة النفط على المجاهرة بالفساد

كل هذه إجراءات عامة تهدف لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه لكنها خطوط عامة تحتاج من يترجمها بإخلاص ووطنية وبإشراك الجميع وهذا يأتي بالتحسين المستمر للآليات والتعديل الناتج عن التغذية العكسية للمعلومات الحقيقية المرفوعة من الميدان وبشراكة صادقة ونظيفة مع تجار القطاع الخاص ومنع الشركات الوهمية أو حصر كل الشركات العاملة في هذا المجال والابتعاد عن الصراعات.

والذي أعتقد بأن صغار التجار الجدد ومعاونيهم من القيادات في النفط يؤيدون خلق صراع بين محافظ البنك واللجنة الاقتصادية والحكومة وبعض التجار الكبار لكي يستفيدوا من هذا الخلل فالمشاكل حددت في بيان مجلس تنسيق اللجان النقابية في شبوة بتاريخ ٢٠ ابريل ٢٠١٩م تشمل الحديدة وعدن ومأرب والمكلا والمهرة ومؤسسات كثيرة وهذا البيان نأمل أن يتم نشره ليوضح المشكلة .

بماذا تريد أن تختتم كلامك؟

- نقول لفخامة رئيس الجمهورية بأن يرعي ويتابع هذا المجال وأن يوجه باستكمال البنية التنظيمية للمؤسسات والوحدات الاقتصادية في وزارة النفط كون جزء كبير مما يحدث بسبب غياب هذه الهياكل التنظيمية والتي يستفيد من غيابها تجار السوق السوداء و أن يفتح المجال لجميع التجار. كما نقول للحكومة ومحافظ البنك : إن المشكلة في عموم الجمهورية وليست مختصرة في عدن فقط...! .

ونقول للجنة الاقتصادية أن :لا تستغنوا وابتعدوا عن المؤسسات ذات العلاقة وأن يتم عمل لقاءات وورش عمل لكي تصلوا إلى رؤية واقعية قابلة للتطبيق ولهذا فشركة النفط مليئة بالكوادر القادرة على إعطائكم الرأي الصحيح وفي الحروب لا يمكن صنع قرارات مستعجلة قادرة على التطبيق من أول محاولة. كما نقول لقيادات شركة النفط ونقابييها: إن المشكلة لا تعني محافظة معينة ولا تاجر معين فلربما أن التجار الموردون عبر المهرة أو الحديدة أو أي محافظة أخرى أكثر ضرر أو فسادٍ من التجار الموردين عبر عدَن .

نقول للجهاز المركزي: غيابكم أضر بالوطن و شجع الفاسدين في الشركات التابعة لوزارة النفط على المجاهرة بالفساد فغياب خمس سنوات كفيل ببناء امبراطوريات فساد؛ فالفساد الإداري أخطر من الفساد المالي .